د. يماني: انعكاسات إيجابية على الاقتصاد بإنفاق ٤١ مليار ريال من الفائض

د. هاشم يماني

□ الرياض - واس:

نوّه معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور هاشم بن عبدالله يماني بما أعلنه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء لوكالة الانباء السعودية حول تخصيص مبلغ ٤١ مليار ريال من فائض الميزانية لمشاريع تنموية.

وأكد ان ولاة الامر في المملكة لا يالون جهدا في سبيل العمل على تحقيق رفاهية المواطن مشيرا الى ان هذه الخطوة تاتي امتدادا لاهتمام وحرص الدولة على توفير سبل العيش الكريم للمواطنين كافة.

وذكر معاليه أن تخصيص هذا المبلغ الكبير سيكون له انعكاسات ايجابية ان شاء الله على كافة النشاطات الاقتصادية بالمملكة تتمثل في زيادة حجم الاستثمار والطلب وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وتوقع معاليه ان تكون الآثار الايجابية على أكثر من مسار ومنها زيادة تسديد جزء من الدين العام من الموارد المتاحة لتمويل استثمارات القطاع الخاص وكذلك اسهام زيادة المشاريع التنموية في تعزيز البنية الاساسية وتحسين الحاجات الاساسية من تعليم واسكان وتدريب الامر الذي له انعكاس على الاجل الطويل على الانتاجية بالاضافة الى ما تشكله زيادة المشاريع والاقراض التنموي في زيادة الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص وبالتالي ارتفاع معدلات الانتاج.

واشار معاليه الى ان قطاعي التجارة والصناعة سيكون لهما نصيب وافر من ذلك نتيجة لارتفاع معدلات نمو قطاع التشييد والبناء وزيادة الطلب على السجلات التجارية والتراخيص الصناعية لمقابلة الطلب المتزايد على احتياجات المشاريع التنموية التي اشار اليها سمو ولي العهد -حفظه الله- بالاضافة الى ايجاد فرص عمل اضافية والتوسع في منح القروض العقارية وقروض المشاريع الصغيرة والاهتمام ببرامج التدريب الفني والتقني لسد احتياجات السوق المحلي من التخصصات الفنية والتقنية.

من جهة أخرى وافق معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور هاشم بن عبد الله يماني على تخصيص أرض بمساحة ٦٠,٠٠٠ متر مربع في المدينة الصناعية الثانية بالرياض للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وذلك بهدف إقامة معهد فني متخصص لتدريب وتاهيل الشباب السعودي للعمل في قطاع الصناعات البلاستيكية. وأكّد وكيل وزارة التجارة والصناعة لشئون الصناعة صالح بن عيد الحصيني أهمية توفير فرص تدريب وتاهيل وتطوير القدرات الفنية للعناصر العاملة في مجال الصناعة بشكل عام وقطاع الصناعات البلاستيكية بشكل خاص، مبيناً أن عدد المصانع المنتجة التي تعمل في قطاع الصناعات البلاستيكية بالمملكة بلغ حوالي ٣٧٣ مصنعاً بتمويل إجمالي يفوق ٨,٨١١ مليون ريال فيما وصل عدد العمالة في هذه المصانع إلى حوالي ٣١,٥٤٦ عاملاً.

رجال الأعمال والعقاريون يؤكدون:

تصريحات سمو ولي العهد ستنعش الاقتصاد المحلي وخاصة القطاع العقاري

□ الرياض - حازم الشرقاوي:

الجريسي

محمد الخليل

أشادت الأوساط الاقتصادية في المملكة بالتوجيهات الكريمة لسمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى، والتي أمر بموجبها بالتوسع الاقتصادي والإنفاقي في مشروعات التنمية الوطنية الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال تخصيص نحو ٤١ مليار ريال سعودي إجمالي فائض الميزانية للعام الحالي، يتم الصرف منها على تسديد جزء من الدين العام، وزيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية، وزيادة رأس مال بنك التسليف السعودي وغير ذلك من مشروعات تنموية مستحدثة خلال السنوات الخمس القادمة.

وعبر الأستاذ عبد الرحمن بن علي الجريسي رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، عن شكر قطاع الأعمال بالمملكة وتقديره للخطوات الكبيرة التي اتخذتها حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني والتي من شانها أن تعزز الحراك الاقتصادي، وتفعل من مكونات قطاعات التنمية المختلفة في المملكة.

وقال الجريسي: إن الحكومة الرشيدة ظلت تقدم كل الدعم لمسيرة التنمية الوطنية التي تهدف إلى خدمة الاستقرار الاجتماعي والرفاه المعيشي للمواطن، مشيراً إلى أن تقليل الدين العام سينعكس إيجاباً على مجمل النشاط الاقتصادي، فيما تعتبر زيادة الإنفاق على مشروعات البنية الإنتاجية والخدمية التي ستشمل معظم مناطق المملكة ستجعل من قاعدة (التنمية المتوازنة) أمراً واقعاً بالفعل تستفيد منه الأجيال الحالية والمستقبلية.

ورفع الجريسي امتنان القطاع الخاص وتقديره لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني -حفظهم الله- مؤكداً أن القطاع الخاص سيكون معاوناً فاعلاً لتوجهات الحكومة ومنفذاً لها على أرض الواقع حتى ينعم إنسان المملكة بخيرات وطنه.

ومن جانبه، فقد أكد الدكتور عبد العزيز بن علي المقوشي رئيس مجلس إدارة مركز المنتجات الوطنية، أن تخصيص هذه المبالغ الكبيرة لصالح دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية سيكون لها أثرها الإيجابي على بنية الاقتصاد الكلي لتستفيد منها الحركة التجارية والصناعية الوطنية.

وقال رئيس مجلس إدارة المركز إن هذا الدعم الكبير يمثل دفعة مهمة في استشراف الصناعة المحلية والوطنية للمستقبل الواعد بإذن الله سواءً في القطاع العقاري أو الإنتاجي عموماً ويجعلها أكثر قابلية للوفاء بمتطلبات التنمية التي تشهدها المملكة حالياً وفي المستقبل، ويحد في الوقت نفسه من الاعتماد على الواردات الأجنبية خصوصاً في المواد التي أثبت المنتج الوطني قدرته في المنافسة عليها.

ورفع الدكتور المقوشي شكره وتقديره لحكومة خادم الحرمين الشريفين لما اعتبره نقطة تحول فارقة على مستوى زيادة معدلات التنمية والارتقاء بالقطاعات الخدمية التي سينعكس أثرها على المواطن.

وأكد الشيخ عبد الرحمن الشهري رئيس شركة قصور الشهري العقارية وخبير العقارات المعروف أن تصريحات سمو ولي العهد بشان زيادة رأسمال صندوق التنمية العقارية سينعش القطاع العقاري في المملكة بشكل كبير وسيشاهد الجميع النتائج الطيبة لهذا القرار، وأشار الشهري إلى أن أموال الصندوق الجديدة ستضاف إلى الأموال الضخمة التي عادت إلى المملكة خلال العامين المنصرمين بعد أن كانت مستثمرة في الخارج.

وتوقع الشيخ الشهري أن هذه القرارات ستساهم في زيادة دورة الحركة الاقتصادية بشكل عام وخاصة القطاعات المرتبطة بالعقارات مثل: المقاولات ومواد التشييد والبناء والهندسة والمحلات التجارية... وغيرها.

وتمنى الشيخ الشهري استمرار ودوام الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده المملكة.

فيما قال الأستاذ محمد الخليل المدير العام لشركة تسويقار العقارية: لاشك أن هذا القرار سيكون له مردود إيجابي على الأسواق العقارية التي تشهد انتعاشة حقيقية يلمسها الجميع، كما أن الشركات العقارية لديها القدرة على تغطية الطلبات من المساكن والأراضي التي سيزيد الإقبال عليها خلال المرحلة المقبلة. وأشار إلى أن الشركات العقارية توفر اراضي سكنية تناسب كافة فئات المجتمع في المملكة، كما أن هناك مخططات تواكب التوسع الكبير الذي سيشهده القطاع خلال الفترة المقبلة.

وأضاف الخليل أن السوق كان في حاجة ماسة لهذا القرار الذي أصدره سمو ولي العهد برفع رأس مال الصندوق العقاري.

شؤون عمالية

عبدالله صالح محمد الحمود(*)

إنشاء كليات أهلية بين المنفعة وسلبية الأداء

تعتبر مؤسسات التعليم الأهلي احدى الروافد الرئيسة والداعمة لعجلة التعليم في اي بلد، وتظل الحاجة ملحة للغاية لاقامة مؤسسات تعليمية أهلية من مدارس أو معاهد أو حتى كليات، لأن القطاع العام مهما تكن قدراته وعطاءاته يظل غير قادر لسد حاجة بلاده لكافة متطلبات المجتمع التعليمية، فضلا عن الاحتياج النوعي من التعليم، ذلك الأمر الذي يحتاج إلى جاهزية خاصة ربما ليس بمقدور مؤسسات التعليم الحكومي القيام بها، ولهذا فإن مسالة التشجيع والمؤازرة الحكومية والمجتمعية -على حد سواء في تحفيز المستثمر لاقامة مؤسسات تعليمية أهلية خصوصا المتميز منها- إنما يعبر عن أهداف وطنية سامية قبل أن تكون أهدافا تجارية أو شكلية في صورة اقامتها في البلاد، والتعليم لكي يكون له مكانة أوسع وعطاءات أعم، لا بد أن يكون غالبية خدماته متاحة لدى الغالبية العظمى من أبناء وبنات الوطن، لأن التعليم الأهلي حين أتى لم يأت لأجل أن يكون ذا صبغة خاصة وبتكاليف باهظة، ولأجل أن يكون مردوده محصورا نحو فئة معينة من المجتمع، فمشاريع التعليم الأهلي تعد مشاريع تنموية ويجب ان يكون أحد أهدافها المساندة في دفع العملية العلمية والثقافية والمشاركة التنموية للبلاد، شأنها شأن أي نشاط اقتصادي وخدمي، ومؤسسات التعليم الأكاديمية الأهلية التي شرعت مؤخراً الدراسة فيها، وتلك الأخرى منها التي أوشكت على بدء استئناف الدراسة بها، اتضح أنها أقدمت على سياسة لم نكن نتوقع حدوثها، خصوصا وان كافة المواطنين استبشروا خيراً بميلادها لتكن فرصة مواتية أمام عجز مؤسسات التعليم العالي الحكومي على احتضان أبنائهم وبناتهم، والذي تمثل ذلك في فرض شروط تعجيزية عند التسجيل فيها، شأن ذلك شأن ما تقوم به الجامعات الحكومية في البلاد، إضافة الى فرض تكاليف الدراسة المبالغ فيها، والتي تعد باهظة جدا حتى على ذوي المداخيل المالية العالية، وذلك عندما نتحدث عن خمسة وعشرين أو ثلاثين ألف ريال للسنة الدراسية الواحدة، تلك معضلات سوف لن يكون بمقدورنا القول -من خلالها- بأن لدينا مؤسسات تعليمية بديلة أتت لتسد العجز القائم لدى الجامعات الحكومية، فتلك سياسة لن تخدم الوطن والمواطنين على المدى البعيد، فلا بد من مراجعة سريعة حول هذه التطبيقات غير المنطقية، وهناك أكثر من حل بالامكان الاتيان به لمعالجة هذه القضية إذا ما آمنا ان التعليم يتطلب انفاقا ماليا كبيرا، وذلك من خلال دعم مالي حكومي يتمثل في دفع خمسين بالمئة من تكلفة دراسة الطالب، أو بمنح مزايا تكون بديلا عن ذلك، بالاضافة الى العديد من المقترحات التي بالامكان طرحها ومناقشتها، حتى يكون لدينا جامعات أهلية تسهم في مسيرة عجلة التعليم العالي في البلاد، بمفهوم ربط القدرة المالية للجميع دون استثناء.

الباحث في شؤون الموارد البشرية
FaxNo2697771@Yahoo.Com

اقتصاديون ومسؤولون في الشرقية لـ(الجزيرة):

قرار الحكومة بشأن فائض الميزانية دفعة قوية لعجلة التنمية

□ الدمام - حسين بالحارث:

م. خالد بن حمد اليحيى

د. احسان بوحليقة

أكد عدد من المختصين والاقتصاديين والمسؤولين في المنطقة الشرقية لـ(الجزيرة) أن توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني بتوجيه ٤١ مليار ريال من فائض الميزانية لهذا العام للإنفاق على المشاريع التي تمس المواطن بصورة مباشرة وتخصيص جزء كبير من الفائض لتسديد الدين العام بانه سينعكس ايجابا على الاقتصاد السعودي ويعطي دفعة كبيرة للعملية التنموية مشيرين الى أن قرار الحكومة بهذا الشان جاء حكيما ومناسبا وقال الاقتصادي السعودي الدكتور احسان بوحليقة:

لقد شهدت الميزانية العامة للمملكة على مدى ربع القرن المنصرم تذبذبا كبيرا في ايرادات الخزانة العامة وذلك بدءا من عام ١٩٨٢م.

واضاف بو حليقة:

ويلاحظ أن الفترة من عام ١٩٨٢- ١٩٩٩م عانت عجزا متواصلا على مدى تلك الفترة وبناء عليه فقد تراكمت العجوزات إلى ٧٤٦ مليار ريال وتراكم العجوزات يمثل المكون الأهم للدين العام ويلاحظ ان حجم الدين كان كبيرا بحيث أنه ليس من المتوقع سداده في عدد قليل من السنوات بغض النظر عن حجم الايرادات النفطية ولذلك من المهم الموازنة بين جملة امور تحقق في المحصلة الهدف التنموي الذي تسعى اليه الحكومة السعودية وهذه الاهداف هي رفاه المواطن وازدهار الاقتصاد وسداد الدين وعدم تحقيق الخزانة العامة للعجز في المستقبل، ولتحقيق هذه المعادلة اقترح بوحليقة توزيع الفائض وفق ثلاثة محاور هي:

المحور الأول:

زيادة الإنفاق على التنمية وذلك نظرا للزيادة العالية في السكان مما يتطلب مزيدا من الانفاق على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الاخرى وهذا امر متحقق في ميزانية عام ٢٠٠٤م من خلال زيادة الانفاق على الصحة والتعليم بما يتجاوز ٢٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٣م، وكذلك من المؤمل ان يتحقق في عام ٢٠٠٥م من خلال ما اعلن عنه سمو ولي العهد من زيادة الانفاق على المشاريع التنموية وزيادة مخصصات صندوق التنمية العقارية وبنك التسليف.

المحور الثاني:

سداد ما يستحق من الدين العام وهذا متحقق اذ ان الحكومة لم تتاخر في سداد ما يستحق من الدفعات من الدين الداخلي، ولعل هناك حاجة لنقاش جدوى التعجيل بسداد الدين اذ ان تخصيص المزيد من الاموال للتعجيل لسداد الدين سيكون بطبيعة الحال على حساب الانفاق على برامج التنمية لكنه يضع حصانة تقي من الاستدانة مستقبلا.

المحور الثالث:

تخصيص جزء من الفائض لانشاء صندوق لاستقرار ايرادات الخزانة العامة والغرض من هذا الصندوق هو استثمار أي فوائض تحققها الخزانة العامة وكذلك تمويل أي عجز تحققه الخزانة في حال أن الإيرادات تقل عن المصروفات مما يعني عدم اللجوء للاستدانة لتغطية الميزانية في حال حدوثه. والمبرر الاساس لانشاء هذا الصندوق هو تجربة المملكة في الخمسة والعشرين عاما الماضية فلعل من المناسب التذكير بان الفترة من عام ١٩٨٠م إلى ٢٠٠٤م حققت الميزانية في كل السنوات عجزا ما عدا الاعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣م و ٢٠٠٤م وهذا الهاجس يجب ان نجد له حلا مؤسسيا مستقرا ولعل الصندوق يمثل احد الخيارات المتاحة الذي بالامكان انجازه هذا العام نظرا إلى التوقعات التي تشير الى امكانية تحقيق فائض كبير في الميزانية.

وحول توقعاته وفق المعطيات المتاحة حاليا توقع الاقتصادي بوحليقة ان تبلغ الايرادات غير النفطية للعام الحالي ٤٥ مليار ريال مقابل ٣٨٥ مليار ريال للايرادات النفطية مما يجعل اجمالي الايرادات المتوقعة في عام ٢٠٠٤م تبلغ ٤٣٠ مليار ريال.

وفيما يتعلق بالانفاق يقدر بوحليقة ان تبلغ للعام ٢٠٠٤م نحو ٣٠٠ مليار ريال وهي تمثل زيادة بنسبة ٣٠٪ عن التقديرات الحكومية لذات العام وذلك نتيجة الانفاق على المجهود الأمني في مكافحة الارهاب.

يذكر أن الانفاق الفعلي في عام ٢٠٠٣م كان ٢٥٠ مليار ريال وفي عام ٢٠٠٢م كان ٢٣٣,٥ مليار ريال في حين ان الايرادات الفعلية في عام ٢٠٠٣م كانت ٢٩٥ مليار ريال و ٢١٣ مليار في عام ٢٠٠٢م.

ومن جهته اوضح الدكتور عبيد بن سعد العبدلي استاذ التسويق في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران ان القرار كان حكيما لانه استغل الوضع بافضل الطرق مشيرا الى أن تخصيص جزء كبير من الفائض لسداد الدين العام هو مطلب رسمي وشعبي تحرير الدولة من تبعات الدين كما ان توجيه ٤١ مليار لانفاق على مشاريع تنموية هو في الواقع لا يحقق رفاهية المواطن وحسب انما هو دعم كبير للاقتصاد الوطني واستغلال امثل لهذا الفائض.

واضاف العبدلي.. لا شك أن السنوات العشرين الماضية بمصاعبها المتعلقة بانخفاض اسعار البترول ونشوب بعض الازمات الاقليمية التي اثرت بصورة مباشرة على المملكة مثل غزو العراق للكويت في مقابل ارتفاع في عدد السكان محليا.. كلها ظروف اثرت على وتيرة التنمية وقد جاءت هذه السانحة ونرى ان قرارات الحكومة تستغلها بصورة مثلى ومتوازنة ونعتقد اننا سنرى قريبا النتائج.

اما الدكتور اسامة احمد عثمان استاذ الاقتصاد المشارك في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن فيقول:

بلغة الاقتصاد فإن ما اعلن عنه سمو ولي العهد يسمى زيادة في مخصصات الاستثمار حيث كان الاستثمار في السنوات الماضية ضعيفا بسبب انخفاض الايرادات واضاف لقد كانت ايرادات الدولة في السنوات الماضية تذهب في المصروفات الجارية كالرواتب والاعانات وما إلى ذلك من المصاريف الاستهلاكية.

ووصف الدكتور اسامة قرار الحكومة بتخصيص ٤١ مليار كمبالغ اضافية لمخصصات المشاريع التنموية بانه برنامج واسع يمثل دفعة كبيرة في الاستثمار الحكومي في مجالات التنمية.

ولاحظ الدكتور اسامة سداد الدين ايضا سيكون مؤثرا على الاقتصاد السعودي بصورة مباشرة وغير مباشرة حيث ان دين المملكة هو دين داخلي وبالتالي فإن مجرد سداده سينعكس على تحسن الاقتصاد ايضا حيث ستدخل هذه الاموال في دورة الاقتصاد السعودي في صورة مشاريع استثمارية وقروض تقدمها البنوك للمستثمر.

ومن جهة اخرى فقد نوه مدير عام التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية (بنين) الدكتور صالح بن جاسم الدوسري بدعم وتشجيع حكومتنا الرشيدة للتعليم وطلابه وقال:

ان تخصيص مبلغ ٤١ مليار ريال للمشاريع الخدمية تعتبر اضافة لما هو معتمد سابقا، وتركيز سموه على برنامج استكمال بناء المدارس ياتي لايمانه - حفظه الله - بان ابناءنا وبناتنا هم عدة الغد وامل المستقبل، ويحرص سموه على تلمس حياة المواطن اليومية لخلق بيئة تعليمية مناسبة ترتقي بهذه البلاد واهلها لتحقيق الرفاهية للمواطنين ويؤكد حرص حكومتنا على مصلحة الاجيال القادمة.

ان ما شهدته بلادنا وما سوف تشهده من تطور يلاحق تكنولوجيا العصر انما يضعنا في مجال السبق مع الدول المتقدمة، وأكد معالي الرئيس العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية المهندس خالد بن حمد اليحيى أن إعلان صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد حفظه الله بتخصيص الدولة ٤١ مليار ريال من فائض الميزانية هذا العام لانفاقها على مشروعات تحقق رفاهية المواطنين ياتي ترجمة حقيقية لاهتمام القيادة الحكيمة بابنائها المواطنين وتلمس احتياجاتهم في مختلف مناطق المملكة.

وأضاف المهندس اليحيى: إن نتائج هذا القرار الكريم ستكون ذات تاثيرات ايجابية على مختلف الاطراف من المواطن الى المستثمر الى الجهة المقدمة للخدمة الى المنطقة التي ستحظى بهذه الخدمات، مشيرا إلى أن من شان هذا القرار أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي للمملكة، واستقطاب الاستثمارات، وتوفير المزيد من فرص العمل.

يعلن البنك العربي الوطني عن فقدان شهادات أسهم حسب المعلومات التالية:

م	اسم العميل	اسم الشركة	رقم المساهم	رقم الشهادة	عدد الأسهم
١	علي محمد إبراهيم القويفلي	مكة للإنشاء والتعمير	١٠٥٨٩٣١٠٠	٧٠٠٨٦٠٠	١٢٠
٢	صبيح طاهر درويش المصري	أسمنت تبوك	٦٤	٣٥	٣٨٠٠
٣	صبيح طاهر درويش المصري	أسمنت تبوك	٦٥	٩٦٢٥	٢٠٠

فعلى من يعثر عليها تسليمها مشكوراً لأقرب فرع من فروع البنك العربي الوطني

لخريجي و خريجات الثانوية
معهد العالمية و بالتعاون مع المجلس العالي البريطاني
للتعليم التقني و الإداري
يقدمان
• دبلوم علوم الحاسب تقنية البرمجة (عامين دراسيين)
• دبلوم علوم الحاسب تقنية الشبكات (عامين دراسيين)

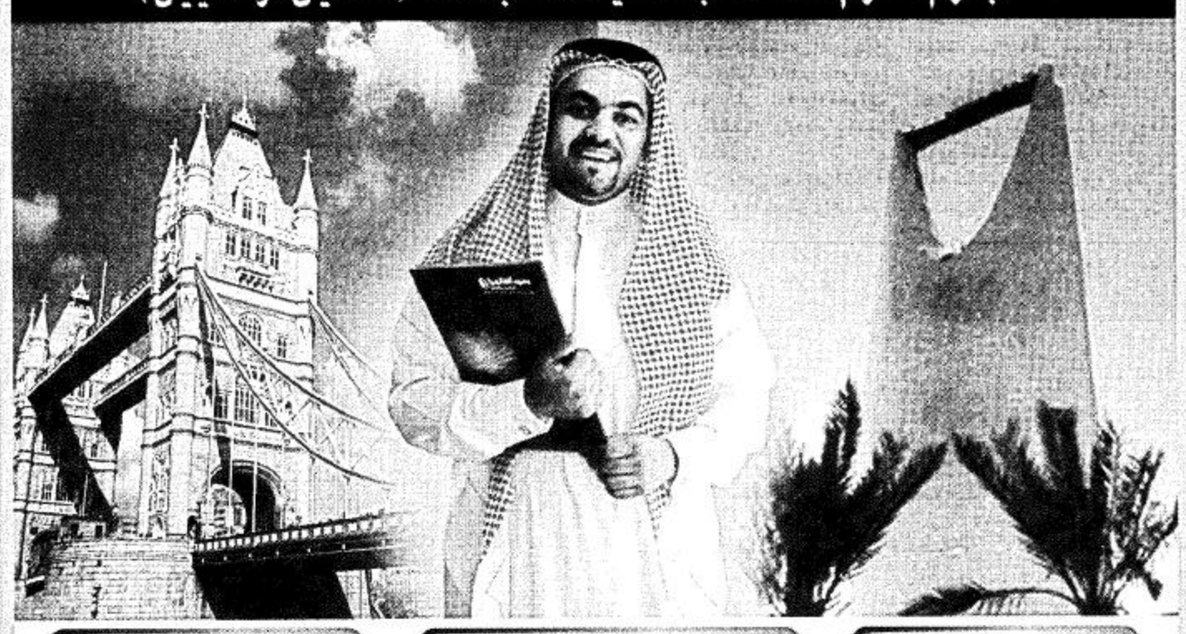

معتمدة في المرتبة السادسة | برنامج الحصول على الوظيفة المناسبة | لغة انجليزية مكثفة و متخصصة
توفر الدبلوم العالي البريطاني | امكانية الحصول على شهادة مايكروسفت العالمية

نحن ندرك بأن التطوير المستمر لمواكبة العصر يأتي من خلال الأستفادة من أفضل التقنيات العالمية والبحث دائما في ايجاد حلول متطورة تفي بمتطلبات النجاح في اي عمل كان أو لإكمال مشوارك التعليمي في الجامعات المحلية و العالمية.ولذى فقد تم بنجاح تطبيق النظام العالي للتعليم الأكاديمي التقني والإداري من المجلس البريطاني و بأشراف خبراء متخصصين عالميين في جميع فروعنا المنتشرة في المملكة... لا تتردد وبادر بالتسجيل بأقرب فرع لديك على الأرقام التالية:

إعتماد أكاديمي من BTEC المجلس البريطاني للتعليم التقني والإداري edexcel

فروع الرجال
المنطقة الوسطى
الرياض الدائري الشرقي بين مخرج ١٢,١١ ٤٩١٥١٢٤/٤٤٥٥٣١٧
الرياض شارع التحلية ٤٦١٦٠٣٢/٤٦١٦٠٣٠
حائل طريق الدائري بجوار الجمعية الخيرية ٥٣١٧٤٧٧
بريدة طريق المدينة ٣٨١٢٩٨١/٣٨٢٦٣٥٢
الخرج شارع الملك عبد العزيز بجوار الأحوال ٥٤٨٣٦١٤/٥٤٨١٢١٢
المنطقة الجنوبية
أبها طريق أبها الخميس - مقابل تويوتا ٢٢٤٠٨٧٠
المنطقة الغربية
جدة شارع المكرونة - قرب دوار المنجد ٦٦٢٥٣٢٢/٦٦٢٥٣٢٥
جدة جامعة الملك عبدالعزيز - عمادة خدمة المجتمع ٦٢٩٨٣٠٧/٦٢٩٨٣٠٩
الطائف طريق الحوية - عمارة الجريسي ٧٣٢٩٢٩٣
المدينة المنورة طريق تبوك - مركز الساحة التجاري ٨٤٦٥١٣٦/٨٤٦٥١٢٧
المنطقة الشرقية
الدمام/الخبر بجوار كلية التقنية ٨٣٤٣١٣٦/٨٦١٠٠٤٤
الاحساء شارع الظهران بجوار مستشفى الموسى ٥٣١١٥٤٥/٥٣١٠١١١
حفر الباطن حي الخالدية ٧٢١٨٦٦١/٧٢١٥٨٩٨

فروع السيدات
المنطقة الوسطى
الرياض شارع الامام سعود بن عبد العزيز (شارع الجامعة) بجوار مؤسسة الأيتام ٤٥٣٢٢٩٥
الرياض حي السلام ٢٣٣٥٧٧٢/٢٣٠٣٢٧٦
الرياض جمعية الوفاء النسائية الخيرية شارع العليا ٤٦١٤٣٥٩/٤٦٥١٥٠٦
الخرج شارع القاعدة - بجوار نادي الشعلة ٥٤٨٦٦٤٢/٥٤٨٥٧٠١
حائل حي الجامعيين - شارع بن باز ٥٣٣٧٧١٨/٥٣٨١١١١
بريده حي المنتزه الغربي
خلف الكلية الزراعية - هيئة الإغاثة الإسلامية ٣٨٢٦١٩٠/٣٨١٢٦٩٠
عنيزة طريق الزلفي - مركز الرحاب - جمعية الخيرية الصالحية ٣٦٣٣١٠٢/٣٦٣٣١٠١
الرس طريق المدينة ٣٣٩٤٠٠٨/٣٣٩٤٠٣٤
المنطقة الغربية
جدة فرع السلامة - طريق المدينة ٦٩٨١٨٧٤/٦٨٢٨٠٦٠
جدة جامعة الملك عبدالعزيز عمادة خدمة المجتمع ٦٢٩٨٣٤٩/٦٢٩٨٣٥٤
المدينة الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية ٨١٥٦٢٩٨/٨١٥٣٣٣٩
الطائف طريق الشفا حي أم العراد ٧٤٠٠٠٠٩
مكة جمعية أم القرى ٥٦٠١٦٣٧/٦٠١٦٣٠
المدينة مركز الأمير سلطان الحرة ٨٣٩١٥١٢
المنطقة الشمالية
الجوف بجوار كلية البنات للأقسام الأدبية ٦٢٥٧٧٧١/٦٢٥٧٧٧٢
عرعر المساعدية - جمعية الأمير عبدالعزيز بن مساعد ٦٦٣٠١٥٤
تبوك حي الورود ٤٢٦٠٣٨٨
الدمام حي ٧١ ٨١٨٥٨٥٣/٨١٨٥٨٥٢
الخبر خلف الخبر مول ٨٨٢١٤٧٦/٨٨٢١٤٦١
القطيف لجنة التنمية بمركز الخدمة الاجتماعية ٨٥٢٤٠٢٥/٨٥٢٤٠٢٦
الاحساء جوار فندق الأنتركونتيننتال ٥٨٨١٥٤٩/٥٨٨١٤٤٩
حفر الباطن حي البلدية ٧٢٢٨٤٠٠/٧٢١٢٥٩٨
صفوى جمعية الصفا الخيرية ٦٦٤٥٢٦١/٦٦٤٤٣٢٦
المنطقة الجنوبية
أبها قطاع النشاط النسائي - جمعية البر الخيرية ٢٢٤٠٨٧٠/٢٢٩٨٥٥٧
جازان جمعية ابو عريش ٣٢٤١٣٠٠/٣٢٥١٤٠٢ تحويلة ١١٦
جازان المعهد الصحي للبنات ٣٢٥٠٥٢٢ تحويلة ٣٧٠٨ أو ٣٧٧١
المجاردة الجمعية الخيرية بالمجاردة ٢٧٠٠٣٩١/٢٨٠٠٣٩٠
خميس مشيط الجمعية الخيرية بخميس مشيط ٢٢٤٠٨٧٠/٢٢٢١٥٦٥
الباحة حي الشفا - بجوار مبنى وزارة التجارة - جمعية البر ٧٢٥٣٣٨١/٧١٥٣٣٨٥

لمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على الرقم المجاني:
٨٠٠ - ١٢٤ - ٣١١٣
معهد العالمية للحاسب والتقنية
www.alamiah.edu.sa
الاستشاري الأكاديمي كلية علوم الحاسب والمعلومات بجامعة الملك سعود
الاستشاري الأكاديمي كلية علوم الحاسبات بجامعة الملك عبدالعزيز